الآثار المحتملة على عضوية الجزائر في منظمة التجارة الدولية على قطاعي التجارة والخدمات

د/ معطى الله خير الدين
د/ غيـــاط شريـــف
كلية العلوم الاقتصادية – جامعة قالمة.

الملخّص:

يشـــهد العالم منذ منتصف الثمانينات تحولات كبرى في جميع المجالات وتغيرات واضحة في اتجاه عالمية العلاقات الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة الخارجية (حركة السلع والخدمات ورأس المال وتكنولوجيا المعلومات) واستخدام آليات السوق والمنافسة، وتقليص دور الدولة في النشاطات الاقتصادية، وتقسيم العمل الدولي وتوظيف المزايا النسبية والتنافسية في الإنتاج، وجرى تقنين تلك الاتجاهات على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية في سلسلة الاتفاقات التي نتجت عن مفاوضات جولة أورجواي وأسفرت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية، ليكتمل بذلك مثلث المؤسسات التي تشرف على العلاقات الاقتصادية بين معظم بلدان العالم، ونعني بذلك مؤسستي بريتون ودز(الصندوق والبنك العالميين) ومنظمة التجارة العالمية.

Résume :

La naissance, le 1 janvier 1995, de l'organisation mondiale du commerce (omc) constitue l'un des maillons forts dans le processus de mondialisation, et ce part la mise en œuvre d'une nouvelle logique concernant la libération des activités économiques, Dites néo libéralisation Face a ces énormes évolutions.

L'Algérie a déployé tant d'effort pour décrocher sa place dans cette institution mondiale et ceci a travers le respect de ces règles et principes fondamentaux qui constituent les paramètres de base du système commerciale multilatéral par lequel l'Algérie se permet la sécurité et la prévisibilité de son accès aux marches mondiaux avec la couverture qui garantit ces droits autant que ces obligations vis-à-vis ces partenaires économiqes.

Dans ce contexte, L'Algérie vise d'une part :

- A se référer aux lois et règles internationales régissant les relations économiques Internationales.
- et d'autre part a se mesurer aux nation qui ont acquis une grande expérience dans le marche mondial.

En épilogue, notre étude vise non seulement a définir les conditions appropries à sa candidature, à l'omc, mais aussi les retentissements des son adhésion a l'omc sur les secteurs de commerce et de service.

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية في الفاتح من شهر جانفي عام 1995 عقب الانتهاء من جولة أورجواي، بمثابة أكبر إصلاح للتجارة العالمية، وكانت تعتبر تعويضا عن إخفاق محاولة إنشاءها في عام 1947، لتحل محل اتفاقية الجات التي عملت مراقبا مؤقتا للتجارة العالمية. بينما يقوم عمل المنظمة على قواعد تحرير التجارة الخارجية من القيود والعوائق التي تحد من التدفق الحر للسلع والخدمات، وهي بهذا تنسجم مع ما تدعو إليه الليبرالية الاقتصادية، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة للاقتصاد الدولي .

إن منظمة التجارة الدولية بحكم إشرافها على النظام التجاري الدولي الجديد قد أسست لنفسها من جهة مكانة بين دول العالم العضوة وغير العضوة فيها ومن جهة أخرى إحداث تأثير على الاقتصاد العالمي وعلى العلاقة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية، وانطلقت شركاته العابرة للقارات لتجبر الدول النامية على مبادئ استثمارية جديدة بدعم من برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي التي ركزت على خفض التعريفات الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، لتجد بذلك هذه الدول نفسها مجبرة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بات من الواضح أن الدول التي ستبقي خارج منظومة الاقتصاد العالمي، سوف تهمش بدرجة تؤثر سلبا على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في هذه الدول، وعليه تسابقت الدول في إعادة تهيئة اقتصادها ليصبح صالحا لتأهيلها إلى الانضمام لعضوية النظام التجاري الدولي.

والجزائر بحكم انتماءها لهذه المجموعة (دول الجنوب) تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التحولات الجديدة التي يشهدها، في ظروف يطبعها النظام الجديد للتجارة العالمية، وما تقتضيه من تحرير التجارة وفتح الأسواق والمنافسة في إطار عضوية المنظمة العالمية للتجارة، والعمل على الاستفادة مما يطرحه هذا النظام من مكاسب وفرص، انطلاقا من حاجتها للنهوض باقتصادها وسعيها واستعدادها لعضوية المنظمة، حيث أنه وأمام الظروف الداخلية، ستتعرض الجزائر إلى جملة من الانعكاسات بخوضها مسارا وسط هذا المجرى الدولي الجديد في شتى المجالات.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة التي نحاول من خلالها التطرق إلى الآثار والانعكاسات التي تترتب عن هذه العضوية والتي تتطلب من دون شك المفاضلة بين

المكاسب المتوخاة والمتوقعة والتكاليف المحتملة، بغية التخفيف من وقع هذه الانعكاسات من جهة، والتكيف والتلاؤم مع الإطار الدولي من جهة أخرى، فالانضمام يعتبر تحديا للجزائر بأن تكون أو لا تكون ومنفذا نحو تعظيم المكاسب أمام عاصفة العولمة انطلاقا من رفع مستويات الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية، وذلك من خلال عرض وتحليل الفقرات التالية:

- العوامل الدولية التي ساعدت على تحقيق النظام التجاري الدولي الجديد.
- موقف الجزائر من الانضمام لعضوية المنظمة العالمية للتجارة.
- الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتسهيل عملية الانضمام.
- الآثار المحتملة على قطاع التجارة.
- الآثار المحتملة على قطاع الخدمات.

العوامل الدولية المساعدة على تحقيق النظام:

إن النظام التجاري الجديد الذي تم الاتفاق عليه ودخل حيز التنفيذ مع مطلع سنة 1995، كان نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل والتي كان لها تأثيرها في ظهوره وبدء تطبيقه، بما لا يترك مجالا لدول الجنوب للابتعاد عنه، حيث حصلت تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، هيئت المناخ الملائم لميلاد منظمة عالمية جديدة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية تتمثل في OMC، تعنى بتنظيم التجارة بين الدول وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف، وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورجواي، وتتمثل هذه العوامل في:

1) انهيار المعسكر الشرقي: لا ريب في أن وجود المعسكر الشرقي وفلسفته في إدارة وتوجيه تجارته الخارجية كان له الأثر في عدم قيام منظمة التجارة الدولية عام 1947 جراء خلافاته مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فبينما كانت هذه الأخيرة ترى من قوى السوق وعدم تدخل الدولة في دعم حركة التجارة الخارجية، المحرك الأساسي لهذه التجارة، أصر الأول في إدارة وتوجيه تجارته على التخطيط المركزي. وهكذا فبانهيار هذا المعسكر، نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والتي تمثلت في تخلي هذه الدول عن أسلوب التخطيط المركزي وتحولها لإتباع النظام الرأسمالي القائم على مبادئ السوق الحر، يمثل

نقطة التحول الجوهرية في إدارة وتوجيه النظام الاقتصادي الجديد، بفتحه الطريق لهيمنة المعسكر الرأسمالي وانفراده بإدارة هذا النظام توجيها وتحكما في كل مساراته.

2) تفاقم الخلافات فيما بين القوى الاقتصادية: بزوال الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي، برزت

أهمية إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والتركيز عليها فيما بعد. حيث أنه وبانتهاء الحرب الباردة، تبين للولايات المتحدة بعد أن أعادت حساباتها مع حلفائها،تراجع نفوذها الاقتصادي بالرغم من تعاظم دورها السياسي والعسكري، ورغبتها في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية.

3) انتشار فكرة الاقتصاد الحر وتقليص دور الدولة في التجارة الخارجية واتجاه غالبية الدول إلى التحرير:

التحرير الاقتصادي يعني إزالة العوائق المصطفة في وجه التجارة وتسهيل عملية انسياب التجارة بين الدول دون عوائق. فالتحول المذهل في اقتصاديات العديد من الدول، النامية منها على الخصوص، ساعد وسهل تطبيق وانتشار النظام التجاري الدولي الجديد القائم على الكفاءة والمزيد من الحرية والانفتاح وإعادة الاعتبار لقوى السوق بشكل رئيسي وخفض التدخل في النظام التجاري. ولقد تمثل هذا الاتجاه في :

أ) نجاح الدول التي اعتمدت سياسات الانفتاح، على خلاف الدول التي اتبعت سياسات في تجارتها الخارجية تقوم على فرض القيود والتدخل في هذه التجارة مع دول العالم الخارجي.

ب) إخفاق مسيرة التنمية في الدول النامية وتفاقم أزمة المديونية وما ترتب عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، ومن بينها سياسة تحرير التجارة وتسريع وتيرة الانفتاح الارتجالي في ظل مشروطية الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(صالح صالحي 2001 – 46)

موقف الجزائر من الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية:

أمام التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة والتي نخص بالذكر منها في هذا الصدد: بروز الخطاب حول ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها ومظاهرها، وكذلك الدور

الحاسم للمؤسسات الاقتصادية العالمية الجديدة وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية التي صارت اتفاقياتها الإطار الوحيد الذي يدير ويوجه التجارة الدولية في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف، فضلا عن انتشار ظاهرة التكتلات والتجمعات الإقليمية والدولية وتناميها كأحد أبرز خصائص النظام العالمي الجديد، فإنه لا مجال في عالم اليوم لأي دولة أن تعزل نفسها عن تلك التطورات تحت أي مبرر كان.

ورغم أن المستفيد الأكبر من ترتيبات النظام التجاري العالمي هي الدول المتقدمة. فإن الدول النامية ومن بينها الجزائر أدركت بأنه لا خيار لها سوى الانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي والموائمة مع متطلباته وشروطه. إذ أن بقاؤها خارج نطاق هذا النظام لن يعفيها عن مواجهة العديد من المؤثرات السلبية، كما لن يفتح لها مجال للاستفادة من المكاسب والمنافع. وعلى هذا الأساس تصبح عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أمرا لا مفر منه، إن لم نقل شرا لا بد منه في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية. وإن كان الانضمام لعضوية المنظمة اختياري وإرادي، فلكل دولة الحرية في الانضمام إليها وفقا لمصالحها. إذ أن OMC تتحكم وتدير وترأس أكثر من 92% من إجمالي التجارة العالمية، الأمر الذي يعني أن الانضمام للمنظمة أساسي ولا خيار في عدم الانضمام، فالنظام الاقتصادي الجديد لا يسمح بالانغلاق (سهير محمد السيد وآخرون 2005 – 246) ومن هذا المنطلق يأتي طلب الجزائر لعضوية المنظمة والذي كان من وراءه عدة دوافع نذكر منها في هذا الإطار:

1) إنعاش الاقتصاد الوطني.

2) تحفيز وتشجيع وجذب الاستثمارات، لا سيما الأجنبي باعتباره وسيلة فعالة لتنمية الاقتصاد الوطني.

3) مسايرة الاتجاه العام للتجارة الدولية.

إن أولى خطوات انضمام الجزائر إلى OMC تعود إلى سنة 1987 عند تقديمها طلب التعاقد في الجات.

وإن كانت من الدول الملاحظة فيها منذ1964، حيث لم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية، نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك، إذ كان يتميز بالطابع الاشتراكي الذي يجسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورغم أن طلب الانضمام لعضوية المنظمة

يندرج ضمن الإطار الشامل لدعم قواعد التحول الاقتصادي واستكمال البناء المؤسساتي والهيكل الإطاري القائم.

وجدير بالذكر أن اتصالات الجزائر بالجات قبل أن تتحول إلى منظمة عالمية للتجارة، قد تزامن مع المفاوضات التي كانت تجريها مع مؤسستي بريتون وودر في بداية التسعينيات لتستمر من بعدها المحاولات والجهود لإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي خاصة وأن الاقتصاد الجزائري بدأ بالتكيف بفعل الإصلاحات العميقة التي أجريت على هياكله والمتماشية ومقتضيات الاقتصاد العالمي سيما بعد المصادقة على مخطط التعديلات الهيكلية الذي فرض على الجزائر حزمة من التدابير والإجراءات من بينها: (اليوم 2005 – 21)

- إصلاح الاقتصاد الجزائري
- إعادة الهيكلة الصناعية
- خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية
- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية
- إصلاح النظام البنكي والجبائي

غير أن المفاوضات عرفت تباطؤا كبيرا منذ إيداع أول طلب ويمكن القول بأنها سجلت بذلك تأخرا ملحوظا، ومع ذلك لم تتوان الجزائر عن بذل المزيد من الجهود لربح مكانة ضمن هذه المؤسسة العالمية والاندماج إلى المجموعة الدولية، حيث أنه وبعد عقد من الزمن تعرب الجزائر صراحة عن نيتها في الانضمام إلى OMC من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في شهر فيفري 1996 وهكذا تبدي من جديد إرادتها واستعدادها لتوفير المناخ الملائم والامتثال لكافة شروط الانضمام لعضوية OMC ومنها:

– إزالة كل العوائق التي تقف أمام التصدير

– تحقيق حرية المبادلة

– السماح للتعامل بالميزات المقارنة

وفي هذا المجال تقدمت الحكومة الجزائرية في جوان 1996 بملف حول النظام الاقتصادي الوطني، والذي يأتي مباشرة عقب طلب الانضمام الذي أودعته لدى سكرتارية المنظمة بتاريخ 1995/11/25 مرفقا بمذكرة حول هيكل تجارتها الخارجية (بقة الشريف

2000 – 26) لتدخل بعدها في جولات من المفاوضات الشاقة، بذلت خلالها جهود معتبرة، أجابت على إثرها على عدد كبير من الأسئلة والتي تدور في مجملها حول مواضيع الخوصصة، الاستثمار، الأسعار المطبقة والمنافسة، أسعار الصرف، الرسوم الجمركية، ميزان المدفوعات، الدعم الموجه لبعض القطاعات خاصة لقطاع الزراعة..... الخ

والموجه أغلبها من الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، استراليا، سويسرا وغيرها من الدول التي لها اهتمام بانضمام الجزائر، وهكذا تمكنت الجزائر وهي تواجه هؤلاء الشركاء من تجاوز العديد من العقبات بعد ما استطاعت تقديم صورة واضحة بأهم خصائص نظامها الاقتصادي والتجاري وكذا المحيط القانوني الذي يتم فيه سير الاقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من أنه كان متوقع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في غضون نهاية السنة الجارية، بعد أن كان مقررا ذلك عقب الجلسة الثامنة عشر المنعقدة بجنيف في 2005/03/26 والتي تأكد على إثرها قبول عضوية الجزائر في المنظمة، إلا أن المفاوضات ما تزال مستمرة لحد الآن، في انتظار إزالة الغموض ورفع الالتباس عن بعض الأمور العالقة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قضية استراد الخمور، حقوق الملكية الفكرية..... الخ

الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتيسير عملية الانضمام:

من المتفق عليه أن انضمام أي دولة لعضوية منظمة التجارة العالمية يتوقف على مدى خضوعها واستجابتها للشروط التي تفرضها هذه الأخيرة قبل الحصول على العضوية، وملخص هذه الشروط يتمحور حول تحرير التجارة الخارجية بهدف تسهيل تدفق السلع والخدمات من وإلى الدولة وتعديل المنظومة القانونية والتشريعية، بهدف تكييفها وفق ما أقرته OMC بعبارة أخرى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية تستجيب ومتطلبات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. والجزائر وهي تتجه تدريجيا نحو اقتصاد السوق، بعد أن قطعت شوطا كبيرا في مجال الإصلاحات الاقتصادية، بفعل الالتزامات والشروط التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي عندما لجأت إليه لطلب التمويل وتغطية العجز الذي مر به الاقتصاد الوطني. وفي إطار

مساعيها الحثيثة لإدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والأخذ بمقتضياته الفعالة وآلياته الايجابية، ورغبة في تجسيد إرادتها في الانضمام لعضوية المنظمة، وبغية تيسير وتسهيل وتسريع عملية الانضمام، اتخذت في هذا الإطار العديد من التدابير نذكر منها:

– تعديل المنظومة القانونية وتكييفها: أمام حتمية وضرورة الالتزام بشروط المنظمة العالمية للتجارة من جهة وتكييف المنظومة القانونية بما يتماشى أو يتوافق مع قواعدها من جهة ثانية، قامت الجزائر بعمل كبير في مجال الإصلاحات التشريعية، وخطت فيه خطوات لا يستهان بها، حيث تمت:

- مراجعة نظام التعريفة الجمركية، لما لها من أهمية في المفاوضات مع OMC، علما أن الجزائر لم تعرف نظاما ثابتا للتعريفة الجمركية، إذ طيلة الفترة التي طبقت فيها سياسة الحماية والاحتكار والممتدة من 1962 إلى 1989 تميزت معدلاتها بالتذبذب، متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض. ومنه ومع الشروع في الإصلاح الجمركي لسنة 1992، كان السعي جادا لتطبيق نظاما للتعريفة الجمركية تركزت أهدافه فيما يلي: (زغيب شهرزاد 2003 – 84)، تخفيض معدل التعريفة الجمركية، إذ انخفض في هذا الصدد عدد معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدل إلى 7 معدلات، كما خفض الحد الأقصى من 120% إلى 60%

- مراجعة النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار والذي تميز هو الآخر بعدم استقراره وتطوره السريع، حيث تم إلغاء القوانين السابقة بإصدار إطار قانوني جديد للاستثمار (المرسوم التشريعي 93–12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993) وتتمثل المستجدات التي تضمنها فيما يلي: (اليوم 2005 – 21)

- إلغاء الفوارق بين المستثمرين (عام، خاص، وطني، أجنبي)
- إلغاء الإجراءات والتدابير المعقدة في الاعتماد
- الحد من تدخل الدولة في منح بعض الامتيازات الجبائية
- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وكذا القواعد الناجمة عنها

فضلا عن إجراءات أخرى بهدف ترقية الاستثمار، نخص بالذكر منها إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94– 319 المؤرخ في 1994/10/17

- تحرير التجارة من القيود الكمية والتعريفية: معلوم أن التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية والحساسة جدا، وتأتي أهميتها من الدور المهم الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية (حسام على داوود وآخرون 2002 – 167) فضلا عن الدور الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في أي اقتصاد من الاقتصاديات.

وإذا كان احتكار قطاع الدولة للتجارة الخارجية هو السمة البارزة خلال فترة السبعينيات، فإنه وتماشيا مع الأهداف المتوخاة في الاتفاقات الممضية مع الصندوق الدولي، تم تطبيق مقاييس تحرير التجارة الخارجية، ليصبح هذا القطاع أكثر انفتاحا مع بداية التسعينيات.

فكان أول تغيير وتعديل في الإجراءات والتشريعات التي تمس التجارة الخارجية بمجيء الدفعة الأولى من القوانين المتعلقة به، كقانون النقد والقرض، ولعل أول إجراء ملموس يستحق التركيز عليه هو ما تضمنه أو جاء به قانون المالية التكميلي لعام 1990 لإبراز تلك البوادر الأولى لرغبة الحكومة في تحرير التجارة الخارجية، حيث أعيد الاعتبار لتجارة الجملة، وسمح باسترداد البضائع لإعادة بيعها. ثم جاءت الدفعة الثانية من القوانين والنظم المجسدة أكثر لتحرير أفضل للتجارة الخارجية من القيود الإدارية، الجمركية (الكمية والتعريفية)

لآثار المحتملة على قطاع التجارة:

بعد هذه الإحاطة المختصرة ببعض الجوانب المتعلقة بالنظام التجاري الدولي الجديد الذي تمثله منظمة التجارة العالمية، وبتحديد موقف الجزائر من الانضمام لعضوية هذه المنظمة، وكذلك السبل التي اتبعتها، نأتي إلى تبيان الآثار المحتملة على عضوية الجزائر، إذ أن هذا الانضمام لابد أن يحمل في طياته كثيرا من التداعيات والآثار الاقتصادية، كما سلف وأن ذكرنا ها آنفا.

ولدراسة هذه الآثار على قطاع التجارة أو بالأحرى على تجارة السلع على وجه التحديد، نرى من الضرورة بمكان أن نعرف بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية، بمعنى أن نتفحص تركيبة الواردات الجزائرية من السلع، وكذلك تركيبة الصادرات.

أولا: الواردات:

إن الواردات الجزائرية تتركز أساسا في:

1 – سلع أو مواد التجهيز

2– المواد الغذائية

3– مواد نصف مصنعة

4– سلع استهلاكية غير غذائية

5– مواد خـــام

وإن كانت سلع التجهيز تحتل الصدارة بنسب متفاوتة ومتصاعدة بدءا من سنة 1994، تأتي بعدها في المرتبة الثانية من حيث النسبة الكبيرة المواد الغذائية، حيث بلغت قيمة الواردات منها 2915 مليون دولار، سنة 1994 وإن عرفت انخفاضا سنة 1999 حيث بلغت 2307 مليون دولار إلا أنها ما لبثت أن أخذت منحى الزيادة والارتفاع حتى تصل في سنة 2003 إلى ما قيمته 2598 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 20% من حجم واردات هذه السنة، تليها مباشرة ومن حيث نسبتها إلى حجم الواردات المواد نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية، وغيرها من السلع المستوردة الأخرى.

على ضوء هذه المعلومات، نتبن وللوهلة الأولى أن الجزائر تعتبر من أبرز وأهم الدول المستوردة للسلع الغذائية، بحكم تعاضم وتفاقم حصة وارداتها من الغذاء. وهذا أمر تقليدي وليس بجديد على الواردات الجزائرية، التي ظلت ولثلاث عقود من الزمن بعد الاستقلال، تعتمد في سلة غذائها على الخارج، إذ تستورد نسبة كبيرة من المواد الغذائية وخاصة الحبوب ومنها المادة الاستراتيجية القمح على وجه التحديد.

والجدول التالي يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية:

الجدول رقم(01) : نسبة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية للجزائر عام 1999

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي %
الحبوب	37.5
القمح	31.1
الذرة	0.2
الشعير	80.6
الأرز	02.6
الخضروات	0
السكر	1.1
بقر وجاموس	88
ضأن ومواعز	94.5
دواجن	100

المصدر: التقرير العربي الموحد 1999، 2000

لذا وانطلاقا من أن العلاقات التجارية المتعددة الأطراف لم تعد مقتصرة في مجال تجارة السلع فقط، بل توسعت لتشمل مجالات أخرى عديدة كالمنتجات الصناعية، المنتجات النسيجية والملابس والمنتجات الزراعية، هذه الأخيرة التي تعرف أسعارها ارتفاعا معتبرا ومتميزا في السوق العالمية. إذ أنه ووفقا لبنود تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، بموجب الاتفاقيات الدولية لمنظمة التجارة العالمية. يتضح وأن تحرير هذه المنتجات يرتكز بالدرجة الأولى حول التخفيض من دعم الدول المتقدمة لمزارعيها، أو بالأصح لمنتجاتها الزراعية. الشيء الذي يترتب عنه زيادة ارتفاع أسعارها، وستتحمل معظم البلدان المستوردة لهذه المنتجات خسائر سنوية. وعليه وطالما أن غالبية واردات الجزائر من المواد الغذائية هي من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فمن البديهي أن نتوقع ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية بنسب تتراوح بين 24% إلى 33% مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة سابقا من جراء خفض الدعم على حوالي 40% وهذا ينعكس حتما على أسعار هذه المنتجات بالجزائر، حيث ستعرف لا محال ارتفاع

مذهل في أسعارها، وستتحمل خسائر معتبرة لاعتمادها الكبير في تلبية احتياجاتها من المواد الغذائية على ما يأتي من وراء البحر، أي من الخارج (أوربا وأمريكا).

والجدول التالي يوضح العجز في الميزان التجاري على السلع الزراعية.

الجدول رقم (02): الميزان التجاري للسلع الزراعية خلال الفترة (1994– 2003)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد
1994	35	2915	2880
1995	111	2762	2651
1996	136	2601	2465
1997	37	2544	2507
1998	29	2657	2628
1999	26	2307	2281
2000	32	2415	2383
2001	34	2395	2361
2002	35	2740	2705
2003	23	2598	2575

Source: StrateGica, Business & Finance N° 01 -2004, P48

وبالتالي فإن فاتورة الواردات سترتفع بشكل محسوس، وسيتحمل المواطن أعباء ذلك. فعلى سبيل المثال نجد أن الإنتاج المحلي من الحبوب لا يغطي سوى 30% من احتياجاتها، مما يدفعها إلى استيراد ما يقـــــارب 70 % ونفس الشيء بالنسبة لعدد كبير من المواد الأخرى كمادة السكر التي تعاني الجزائر نقصا كبيرا في إنتاجه مما جعل فاتورة استيراده تقدر بـــ 300 مليون دولار سنويا (الخبر، العدد 3643 ليوم 2002/08/12) إلى غير ذلك من المواد الغذائية التي لا تزال الجزائر في تبعية للخارج بشأنها. وهذا كله يشكل عبء إضافي على ميزانية الدولة.

وجدير بالذكر، أنه ورغم هذه السلبيات، فإن الأمر لا يخلو من وجود بعض الجوانب الايجابية لهذا التحرير للسلع الغذائية والذي من شأنه أن يحفز ويشجع على زيادة الإنتاج الوطني، بإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي من خلال تحفيز الاستثمار فيه مع الأخذ بعين الاعتبار السلع التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية كما هو الشأن بالنسبة للتمور

(دقلة نور المعروفة عالميا) والحمضيات. ضف إلى ذلك ضعف الدعم الذي تمنحه الجزائر لقطاعها الفلاحي والذي لا يتجاوز نسبة 5% ومن ثم بالا مكان رفع هذا الدعم إلى الحد الأقصى المسموح به والمقدر بـــــ 10% في حدود عام 2010.

ثانيا: الصادرات:

أهم ما يميز صادرات الجزائر هو السيطرة الواضحة لقطاع المحروقات على الاقتصادالجزائري، حيث يحتل نسبا عالية لصادراته، وصلت في سنة 2003 إلى حوالي 97.30% وهذا في الواقع يؤثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري ويجعله يتصف بالاقتصاد الريعي .

أما بالنسبة لبقية الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بلغت قيمتها لنفس السنة 665مليون دولار، أي ما يعادل نسبة 2.3% من حجم الصادرات الكلي.

وتتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

الجدول رقم (03: صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2003

المواد	القيمـــة
مـــــواد غذائيـــــة	23
مـــــــواد خـــام	61
منتجات نصف مصنعة	476
سلع تجهيز فلاحيـــة	2
سلع تجهيـــــز صناعيـــة	32
سلع استهلاكية	35
المجمـــــوع	24639

الوحدة: مليون دولار

Source: StrateGica, Business & Finance N° 01 -2004, P48

إن العناصر التي تدخل ضمن التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات، لا تشكل إلا نسبا ضئيلة، وهو ما يتطلب في هذا الإطار إتباع استراتيجية محددة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتفادي الانعكاسات الناجمة عنها. وهذا

يستوجب بناء قاعدة إنتاجية متنوعة أخرى، تجعل من ضمن أهدافها التحكم في المقاييس الدولية، بغية تحقيق القدرة على المنافسة المحلية من ناحية واختراق الأسواق العالمية من ناحية أخرى. وعليه وبالعودة إلى اتفاقيات الجات القديمة والجديدة (جات 94) نسجل للوهلة الأولى، أن المحروقات غير معنية بهذه الاتفاقيات حيث لم تدرج لحد الآن في المفاوضات المتعددة الأطراف، وبالتالي فهي غير خاضعة لقواعد وشروط وإجراءات النظام التجاري الجديد. ويرجع إبعاد المحروقات من اتفاقيات الجات أساسا لرغبة الدول الصناعية، التي تعمل على الحفاظ على الوضع القائم لما يؤمنه لها من حرية السيطرة على هذه المادة الإستراتيجية التي تعرف بالذهب الأسود، سيما وأنها غير منتجة لها. حيث أن الكمية الكبرى منها تتوفر لدى الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا. لذا فإنه إذا ما حصل وأدمجت المحروقات ضمن اتفاقيات الجات فذلك لا يخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة. ومن ثم وباعتبار أن المحروقات استثنيت من مجموع حزمة السلع التي يشملها خفض الرسوم الجمركية، فهذا يعني أن ما يقارب 97% من الصادرات الجزائرية لا تستفيد من أي من مزايا الانضمام لعضوية المنظمة العالمية للتجارة. ضف إلى ذلك أن الدول الصناعية التي تعتمد في مصادر طاقتها على استيراد المحروقات الجزائرية، وانطلاقا من كونها مشتري محتكر لها فهي تسعى إلى فرض رسوم مرتفعة عليه بحجج واهية كدعوى ترشيد الاستهلاك، والتحفيز على البحث عن إيجاد مصادر بديلة للطاقة وبالتالي تشكل هذه الرسوم موردا ماليا كبيرا لهذه الدول. كما أن البعض يرى أنه حتى وإن نجحت الدول العربية في تحرير تجارة البترول والبتر وكيماويات فإن الدول الصناعية المتقدمة ستتذرع بدعوى الإغراق لفرض تدابير حمائية مستندة إلى قواعد اتفاقية الجات التي تتضمن نصوص مرنة تعطي الحق لأي دولة تتضرر من الإغراق باتخاذ أساليب حمائية (د/محمد محمد علي إبراهيم 200 – 58)

على العكس من ذلك، فإن السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة والمنتجة لها، والتي شملتها اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية، تحظى بتخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية. الشيء الذي ينجم عنه الاستفادة الكبيرة لهذه الدول، سيما في ظل الواقع الصناعي الجزائري الذي لا زال يعتمد بصورة شبه كلية على السلع الصناعية التي توردها له هذه الدول. زيادة على ذلك، فإن تحرير النشاط التجاري في غياب العمل على

تحسين نمط المنتوج الوطني من حيث الكم والجودة اللازمة من جهة، وفي غياب برنامج واضح ومحدد لتأهيل المؤسسات الوطنية من جهة أخرى. سينجر عن ذلك حتما عدة آثار سلبية تنعكس دون شك على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، بالنظر إلى الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة من جراء ذلك والتي ستظهر في تراجع رصيد الدولة من العملات الأجنبية وتقلص حجم الإنتاج الصناعي الوطني، وقلة فرص الاستثمار وكذا تسريح العمالة وارتفاع معدلات البطالة وأيضا ظهور أنماط استهلاكية تقبل على المتوجات المستوردة وتعزف عن كل ما هو محلي (بقة الشريف2000 – 27)

أما بقية الصادرات الصناعية الجزائرية الأخرى وإن كانت تشكل في مجموعها نسبة ضئيلة جدا من مجمل الصادرات الوطنية، فهي غير قادرة على المجابهة والمنافسة الأجنبية الشرسة التي لا يصمد أمامها إلا ما هو في مستواها أو أفضل، وبالتالي البقاء لا يكون إلا للأقوى، حيث ستضطر بعض المشروعات التي لا تقوى على المنافسة إلى التصفية والحل. لذا فإنه وفي غياب اتفاق حازم لحمايتها من المنافسة الدولية إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى، إذ أن الصناعة الجزائرية هي صناعة وليدة، ولم تتعود، ولم تمتلك الآليات التي تسمح لها بالمنافسة الكاملة، خاصة مع ما مرت بها من مراحل إصلاح متتالية. وكما لا يخفى علينا فإن رفع الحماية سيخفض من معدل التصنيع، وسيظهر خطر الشركات المتعددة الجنسيات على مثل هذه الصناعات. وجدير بالذكر، أنه وأمام ما تتمتع به الجزائر من وجود احتياطي لمجموعة من المعادن ذات الطلب العالمي، فإنها ستستفيد من الميزات التنافسية التي توفرها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لتوفرها على العديد من المناجم، مما يفتح لها المجال لأن تتوسع في إنتاج تلك المعادن وتصديره إلى الدول الصناعية، بحكم خفض التعريفة الجمركية بنسبة 30%.

الآثار المحتملة على قطاع الخدمات:

إن قطاع الخدمات في الكثير من الدول أسرع القطاعات الاقتصادية نموا، وأكثرها قدرة على خلق فرص للعمل، لذلك فهو يقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة لإسهامه المباشر في الإنتاج والاستخدام وموازين المدفوعات في العالم بأسره، وهذا ما جعله يحتل أهمية متزايدة في الاقتصاد الدولي. وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري

العديد من القطاعات وأهمها الخدمات المالية (بنوك، سوق المال، التأمين) خدمات النقل (بري، بحري، جوي) الاتصالات السلكية واللاسلكية، السياحة، الإنشاء والتعمير، .... الخ

وبصورة عامة أنشطة الخدمات التجارية التي لا تدخل في وظائف الدولة الرئيسية.

وقد قدرت التجارة الدولية في الخدمات بما قيمته 1000 مليار دولار خلال سنة 1992، بزيادة قدرها مرتين ونصف عما كانت عليه تلك التجارة عبر الحدود في عام 1982، (محسن أحمد هلال 2001– 1) ليصل حجمها إلى 1415 مليار دولار خلال سنة 2000، أي ما يقارب خمس التجارة الدولية، وهو ما جعل الدول الكبرى تحتكرها وتوسع نشاطاتها فيها. إذ تقدر صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ما قيمته 939 مليار دولار، أي ثلث صادرات العالم، في حين لا تتجاوز صادرات الدول الإفريقية 2.1% من صادرات الخدمات في العالم. (محمد قويدري 2002 –) ومن الأهمية الإشارة إلى أن معدل نمو التجارة الدولية في الخدمات ينمو بسرعة تزيد عن معدل نمو التجارة في السلع بمتوسط 56 % وفقا للإحصائيات الدولية ما بين عامي 1980 و1992 (محسن أحمد هلال 2001– 1) وتجارة الخدمات هي واحدة من المجالات الهامة والجديدة التي شملتها اتفاقيات أورجواي، بما عرف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).

ونظرا لما لهذا الاتفاق التجاري المتعدد الأطراف من آثار تلحق بالجزائر، على اعتبار أنها تسعى إلى الانضمام لعضوية المنظمة العالمية للتجارة، وما يترتب على هذا الانضمام من تنفيذ للالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات. حيث أن الوضعية الحالية للمؤسسات الخدمية لا تساعدها على منافسة المؤسسات الأجنبية، أي أن المؤسسات الجزائرية في وضع غير تنافسي، فهي بإمكانياتها المحدودة وأدائها الضعيف والمتدني غير قادرة لا على الصمود ولا حتى على الاستمرارية ومواجهة المنافسة الشرسة التي تتصدرها الدول الصناعية المتقدمة بما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وقدرات تكنولوجية جد متطورة.

وعله فإذا أخذنا على سبل المثال قطاع السياحة، فإننا نجد بأن الجزائر لم ترق بعد بهذا القطاع وبما يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا بأتم معنى للكلمة كمصر والمغرب وتونس،

وغيرها من الدول الرائدة في هذا المجال، فقطاع السياحة في الجزائر لازال يعاني الكثير من المتاعب انطلاقا من نقص المرافق السياحية، وعدم ارتقاء ما هو موجود بنوعية الخدمة إلى المستوى العالمي، إلى غياب الثقافة السياحية، في الوقت الذي يتزايد فيه انتشار الوكالات السياحية المتخصصة والشركات الدولية المرتبطة بها والذي سيؤدي لا محال إلى إنشاء منتجعات سياحية متقدمة ومتطورة في فضاء متخلف ومحروم. وبالتالي فالجزائر لن تستفيد كثيرا في هذا المجال على الأقل في المدى القصير. وإذا ما أخذنا قطاع الخدمات المالية والذي تميزه السيطرة الشبه كلية للشركات الاحتكارية بأوربا وأمريكا، فانه وانطلاقا من الواقع الجزائري فأن عضوية الجزائر في المنظمة سيترتب عنه منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية ونظيراتها الأجنبية، بكل ما تتمتع به من جودة وتنوع في الخدمات والكفاءة الإدارية التي تديرها والقدرة التسويقية والترويجية، وبما لا يترك مجال للشك هي منافسة غير متكافئة. سيما إذا عرفنا وأن البنوك الجزائرية تفتقر إلى الخبرات والمهارات ذات التأهيل والتكوين العالي والذي يجعلها تواكب التكنولوجيات المتطورة التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي

وبالنسبة لخدمات الاتصال ونظم المعلومات وغيرها من الخدمات الأخرى، فإن الجزائر وبحكم تأخرها عن الركب في هذا المجال، تعتبر بلدا مستوردا لهذا النوع من الخدمات وبالتالي تقييم آثارها يرتبط أساسا بكيفية التعامل معها، والنتيجة قد تصبح إيجابية أو سلبية بقدر كيفية التعامل معها وتحقيق الفرص المتاحة. بعبارة أخرى أن تأثرها إيجابا أو سلبا يتوقف على الأسعار التي تعرض بها في الأسواق العالمية.

خاتمـــــة:

على ضوء ما تقدم وفي ظل المعطيات العالمية الحالية التي يميزها تحرير سريع للتجارة، تقدم كبير في تكنولوجية المعلومات. نخلص القول إلى أنه يتعذر اليوم على أي دولة مهما كانت قوتها ومركزها الاقتصادي، أن تعيش في معزل عن بقية الدول الأخرى، ولا تسارع في الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ومن بين هذه الدول تأتي الجزائر، التي تواجه اليوم أكثر من أي وقت رهانات صعبة تتعلق بمحاولة اندماجها في مسار هذا النظام. والذي من ضمن مظاهره، هو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي أصبح ضرورة حتمية وأمرا لامناص منه بسبب:

- أولا: تحكم المنظمة العالمية في ما يزيد عن 92% من حجم تجارة الدولية
- ثانيا: الجزائر بوصفها دولة نامية، تعتبر مستورد صافي للتكنولوجيا والغذاء

ومن ثم فإن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، يعني قيامها بتحرير كافة قطاعات اقتصادها التي تضمنتها بنود اتفاقيات جات 94 وذلك بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير كل قطاع، والالتزام بالتشريعات والقوانين الخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية. لذلك فالحذر الشديد مطلوب وأخذ الاحتياطيات اللازمة واجب. والحال كذلك، وأوضاعنا الاقتصادية والسياسية تؤكد ذلك:

- عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على تنويع صادراته واعتماده كلية على قطاع المحروقات، واقتصاد بهذه

الكيفية (اقتصاد ريعي) لن يستمر طويلا

- مؤسسات جزائرية بكل ما تحمله من وهن وضعف ستدخل في منافسة من دون مقدرة تنافسية، وهي بذلك لن تستطيع الصمود والبقاء خاصة إذا كان منافسوها من طراز شركات عملاقة، عابرة للقارات وتتوفر على كل مقومات النجاح من إمكانيات مادية، مهنية، تكنولوجية، ومعرفية

وإن كان مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة محفوف بالمخاوف لما قد ينجر عن المفاوضات من تقديم الكثير من التنازلات، فإنه ورغم ما تحققه من ايجابيات تتلخص في:

1) تمكين الجزائر وهي داخل الحلبة (عضو) من الدفاع عن مصالحها، والاستفادة من جملة الإجراءات الممنوحة للدول النامية في ظل المبادىء التي تقوم عليها المنظمة

2) تعزيز قدرات الجزائر في مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق

3) الحصول على التكنولوجيات الحديثة ونحن نساير عصر التكنولوجيا بآخر صيحاتها وذلك من خلال جلب الاستثمار الأجنبي، بما تقدمه من تحفيزات وتشجيعات للمستثمرين، لتوفير مناخ استثماري مناسب بغية اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية

4) إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي

فإنه لا يمكن في المقابل تجاهل سلبيات الانضمام المتسرع ودون تأهيل للمؤسسات ودون تهيئة للظروف الكفيلة بتخفيف وطأة الآثار السلبية التي قد تنجم عن هذا الانضمام والتي من دون شك هي أكبر وأشد حدة وتأثر من الجوانب الايجابية، وتتطلب القيام بالكثير والكثير للنهوض بالاقتصاد ومواصلة مسار التنمية

وعليه وبهدف تعظيم المغانم أو المكاسب من عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة يجب أن ندرك، أن تشييد اقتصاد قوي، يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية، والقوة الاقتصادية إنما يقاس بالمقاييس الدولية، أما اقتصاد الريع فكما سبق القول لن يعمر أكثر، ولبلوغ هذا الهدف يتعين:

– رفع الكفاءة الإنتاجية والتنويع في مختلف القطاعات، والعمل على تقليص تكاليف الإنتاج والتوزيع والبحث عن منافذ في الأسواق الدولية، وإقامة شبكات دعم للصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمس كافة الجوانب المرتبطة بنموها واستمرارها إلى جانب المؤسسات الكبيرة

– تقليص الصادرات وإحلال الواردات ورفع مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي للخروج من دائرة التبعية الغذائية ومنه تخفيض فاتورة الاستيراد ذات الأسعار الباهضة

– استمرار العمل في إطار التأهيل الإداري للمؤسسات الاقتصادية وتطوير النسيج الصناعي الوطني

– تطوير وترقية السوق المالي من خلال توفير وتنويع منتجاته بما يسمح من استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الهوامش:

1) د/صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة سطيف– العدد 2002/01، ص46

2) د/ابرهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3– 2001، ص93

3) د/مرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي، الدار الجامعية 2001، ص70

4) د/ سهير محمد السيد حسن وآخرون، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة 2005/2004، ص245

5) د/حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات في التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1– 2002، ص152

6) سمير صارم، معركة سياتل– حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا ط1– 2000، ص25

7) د/عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات– التحديات والفرص– مكتبة مدبولي2000، ص64

8) سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية– آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية– الدار الجامعية 2004، ص45

9) د/مرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص66

10) د/مصطفى شيحة رشدي، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجامعية– الإسكندرية 1998، ص125

11) د/ سهير محمد السيد حسن وآخرون، ص 246

12) د/حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات في التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1– 2002، ص152

13) اليوم، العدد 1814 ليوم 2005/01/22

14) د/بقة الشريف، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، العدد2000/20، ص26

15) زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة بسكرة، العدد2003/64، ص84

16) اليوم، العدد 1815 ليوم 2005/01/23

17) الخبر العدد3643 ليوم 2002/08/12

18) د/بقة الشريف، مرجع سابق، ص 88

19) د/فريد الن45

20) جار، إعادة هندسة العمليات وهيكلة الشركات للتعامل مع العولمة والحروب التجارية الجديدة، دار طيبة 2005/2004– ص77

21) د/ محمد محمد علي إبراهيم، الجات – الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية 2003، ص58

22) محسن أحمد هلال، التجارة في الخدمات، الأمم المتحدة – نيويورك 2001

23) محمد قويدري – انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية – الملتقى الدولي حول: الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة 29– 2002/04/30